

Distr.: General
15 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٩ (ح) من جدول الأعمال المؤقت**

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

الانسجام مع الطبيعة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٤/٦٥ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعقد في الدورة الخامسة والستين حواراً تفاعلياً بشأن الانسجام مع الطبيعة إحياءً لذكرى اليوم العالمي لأمننا الأرض في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، من أجل أن يساهم بنشاط وفعالية في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في البرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأن يقدم تقريراً عن الموضوع في دورتها السادسة والستين. ويركز تقرير الأمين العام على مسار العلاقة التي تربط الجنس البشري بالطبيعة، كما تتجسد في التشريعات البيئية، ويعتمد على القضايا الرئيسية التي نوقشت في الحوار التفاعلي. ويقدم التقرير توصيات محددة ليسهل على الدول الأعضاء مواصلة النظر في الموضوع.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

** A/66/150



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - تطور العلاقة بين الإنسان والطبيعة
٥	ألف - الدروس الهامة المستفادة من الحضارات القديمة
٧	باء - نشأة الحركة البيئية: من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر
١١	جيم - القرن العشرون وتصالح الإنسان مع الطبيعة
١٤	ثالثا - تعزيز الانسجام مع الطبيعة في القرن الحادي والعشرين
١٤	ألف - الدور التمكيني الذي تضطلع به التشريعات والسياسات العامة
١٨	باء - احتياجنا للطبيعة: أن نمتلكها أم ندعها
٢٣	رابعا - الخلاصة
٢٤	خامسا - التوصيات

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في عام ٢٠١٠، بموجب قرارها ١٦٤/٦٥، المنون "الانسجام مع الطبيعة"، إلى الأمين العام أن يعقد، في دورتها الخامسة والستين، حوارا تفاعليا، يعقد في جلستين عامتين إحياء لذكرى اليوم الدولي لأمننا الأرض في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة، والخبراء المستقلين وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل أن يساهم بنشاط وفعالية في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد تناول الحوار التفاعلي للجمعية العامة، الذي شارك فيه فريقان من الخبراء: (أ) طرق الترويج لنهج كلي لتحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة؛ (ب) وتبادل الخبرات الوطنية في مجال المعايير والمؤشرات الخاصة بقياس التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة^(١).

٢ - وقد طلبت الجمعية العامة كذلك إلى الأمين العام في قرارها ١٦٤/٦٥ أن يستعين بالبوابات القائمة المخصصة للمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تتعهدا أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في جمع المعلومات عن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها للتشجيع على اتباع نهج كلي لتحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة وتشجيع تكامل الأعمال العلمية في العديد من التخصصات، بما في ذلك قصص النجاح في مجال الاستفادة من المعارف التقليدية، والتشريعات الوطنية القائمة، بغية تقديم إسهامات موضوعية في العملية التحضيرية للمؤتمر وما بعده. وهذه البوابة هي حاليا قيد التطوير وستطلق بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣ - وبينما تستعد الأمم المتحدة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (والذي يشار إليه أيضا باسم ريو + ٢٠) في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يركز التقرير على العلاقات التاريخية بين مختلف الحضارات والطبيعة، كما تتجلى من خلال التشريعات البيئية، ويعتمد على القضايا الرئيسية التي نوقشت في الحوار التفاعلي في نيسان/أبريل ٢٠١١ لتشجيع التفكير الكلي الذي يركز عليه مفهوم التنمية المستدامة، ويبني على التقرير الأول للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة (A/65/314)، وينبغي أن يُقرأ بالاقتران معه.

٤ - وقد بدأ إصدار التشريعات البيئية بشكل جدي في الستينات، مع ازدياد الوعي بضرورة حماية البيئة، وكان تزايد الاهتمام العام بالبيئة وراء الدعوة إلى إعلان يوم الأرض في عام ١٩٧٠. وبعد عامين، أي في عام ١٩٧٢، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة

(١) <http://www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=13&nr=252&menu=46>

البشرية (مؤتمر ستوكهولم)، وساعد انعقاده على إضفاء الطابع المؤسسي على النظر في البيئة داخل هياكل الإدارة الوطنية في جميع أنحاء العالم. وقد رسخ هذا المؤتمر الإدراك السياسي بأن الثراء والفقر كليهما هما السبب في التدهور البيئي، مما يؤثر على البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، وإن كان ذلك بطرق مختلفة. وفي الذكرى العاشرة لانعقاد مؤتمر ستوكهولم في عام ١٩٨٢، اعتمدت الحكومات الميثاق العالمي للطبيعة، والذي عكس مدى الترابط بين الحفاظ على البيئة والتنمية.

٥ - ومتابعة لمؤتمر ستوكهولم، أنشأت الحكومات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) لدراسة مفهوم التنمية المستدامة. وهذا المفهوم مشروح بمزيد من التفصيل في تقرير اللجنة، "مستقبلنا المشترك" (A/42/427، المرفق).

٦ - وفي أعقاب صدور تقرير "مستقبلنا المشترك"، عقدت الحكومات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٤ للتفاوض بشأن برنامج عمل عالمي لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وقد لعبت الوثيقة الختامية، المعروفة باسم جدول أعمال القرن ٢١، دوراً محفزاً في مساعدة البلدان على تفعيل التنمية المستدامة. وأنشئت لجان التفاوض الحكومية الدولية بشكل مواز للأعمال التحضيرية للمؤتمر التي استمرت عامين، لصياغة اتفاقيات إطارية بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ. كما أصدر المؤتمر مجموعة من المبادئ التي اتفق عليها لحماية الغابات وشرع في مفاوضات لمكافحة التصحر والجفاف.

٧ - وورد تفسير للمبدأ الذي يستند إليه انعقاد المؤتمر في المبدأ الأول من إعلان ريو: "البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة". وبعد مؤتمر ١٩٩٤، أنشأت الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة لمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وعقدت في عام ٢٠٠٢ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا من أجل تجديد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة للقيام بالمزيد من تقييم التقدم الذي تحققه البلدان نحو الوصول إلى التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة لضمان مستقبل مستدام للجميع على نحو ينسجم مع الطبيعة.

ثانياً - تطور العلاقة بين الإنسان والطبيعة

٨ - يتفاوت مسار العلاقة بين البشرية والطبيعة تفاوتاً كبيراً في التقاليد الثقافية الشرقية والغربية. وتعود جذورها في الأصل للفلسفة والدين. ورغم أن التقاليد الفكرية الغربية مختلفة تاريخياً عن التقاليد الغربية، فإن الأمثلة الأساسية التي حاول مفكرو آسيا العظام أن يجيبوا

عليها تشبه الأسئلة التي شغلت عقول الفلاسفة والزعماء الدينيين في أوروبا والأمريكتين، أي كيف نعطي معنى لحياتنا؟ وكيف نجد السعادة؟ والأفكار والحكمة التي توفرها التقاليد الشرقية والغربية تتيح فرصا للحوار بين الحضارات والتوصل إلى تفهم أعمق لعلاقتنا مع الطبيعة. تصف الفروع التالية مسار العلاقة بين الجنس البشري والطبيعة، وكيف أثر التفكير في هذه العلاقة على تطوير التشريعات البيئية في القرن الحادي والعشرين. وينظر أيضا في الدروس الخاصة بتحقيق الانسجام مع الطبيعة اليوم.

ألف - الدروس الهامة المستفادة من الحضارات القديمة

٩ - غالبا ما تفسر التقاليد الشرقية على أنها لا تفرق بشكل دقيق بين الخالق والحيوانات المخلوقة وبين البشر والآلهة. ففي الهندوسية مثلا، ثمة تركيز على الميتافيزيقيا، بما في ذلك مفاهيم سامسارا (التناسخ)، والكارما (العدالة الكونية)، والموكشا (التحرر من دائرة الوجود)، وأتمان (الحقيقة الباطنية المطلقة)^(٢).

١٠ - أما في الممارسات الثقافية ونظم الفكر في الصين "لا تفهم الطبيعة الخارجية مطلقا بذاتها، وإنما هي دائما ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة البشرية". وقد تبنت الثقافة الصينية الاعتقاد بأن الواقع يتكون من عدد لا متناه من التجليات لسلسلة متواصلة واحدة، هي التاو. وقد خلق الصينيون أسطورة كونية كانوا يرون الكون من خلالها بوصفه نظاما عضويا يتكون من أجزاء مترابطة. وقد أدت هذه الرؤية إلى التأكيد على الوحدة الأساسية لجميع الأشياء من حيث سماها الجوهرية^(٢).

١١ - أما قدماء المصريين الذين كانت مصادر رزقهم تعتمد على الفيضان السنوي لنهر النيل فقد كانوا يعبدون عددا من الآلهة، وهذا النظام المعقد من المعتقدات والطقوس كان يدور حول البيئة التي كانوا يعيشون فيها. وقد اعترف الناس بأن نهر النيل ذاته هو الذي كانون يجيي أراضيهم الزراعية ويجعلها خصبة، خلافا للصحراء القاحلة التي دفنوا فيها موتاهم وهذا ما حدد هويتهم ومعتقداتهم الدينية.

١٢ - وفي المجتمعات الأفريقية، كان ينظر إلى الظواهر الطبيعية فيما مضى على أنها تمتلك قوى روحية، وكان يُنظر إلى العالم الطبيعي الذي يوفر الغذاء والمأوى نظرة احترام وتبجيل. واعتبرت بعض الأشجار أشجار الله، حيث نُظر إليها على أنها أشجار مقدسة وهبت قدرات شفائية. وكانت الأراضي تخص العشائر التي تتألف من الأحياء والموتى، وحتى أولئك الذين لم يولدوا بعد، وهذا المفهوم عزز فكرة مشاركة الطبيعة والاعتناء بها.

(٢) Grant Hardy, "Great minds of the Eastern Intellectual Tradition", The Teaching Company, 2011

١٣ - وقد رصدت الحضارات الأولى السابقة على وصول كولومبس حركة الكواكب والنجوم مثل الشمس والقمر، وصارت تحركاتها جزءاً من نسيج الحياة بكل جوانبها مما أدى إلى الربط بين ملكوت الأرض وملكوت السماء. وفي جميع أنحاء جبال الأنديز، فإن باتشاماما هو الاسم الأكثر انتشاراً لأمنا الأرض. وهذا الاسم، بمعناه الأصلي، يعني الأرض الأم التي تتسم بالخصوبة والإثمار. ويعني باتشاماما التكافل بين البشر والطبيعة، وبالتالي يخلع على الطبيعة الاحترام الواجب.

١٤ - وفي التقاليد الغربية، كان لدى الفلاسفة اليونانيين والرومان تصور واضح عن قوانين الطبيعة، مقارنة بالقوانين البشرية. وقد أقرروا بأن وجود الشعب سابق على قيام النظام المدني والحكومة، فميزوا بشكل واضح بين القانون الطبيعي والقانون العرفي.

١٥ - وأشار العديد من المفكرين الغربيين الكلاسيكيين إلى أن الحضارات القديمة كانت على علاقة أكثر حميمية وتوازناً مع الطبيعة. وكان الرومان، على سبيل المثال، يؤمنون بحقوق الحيوان (قانون الحيوان)، والتي اعتبرها الفلاسفة في وقت لاحق حقوقاً طبيعية مستقلة عن الحضارة الإنسانية ومنظومة الحكم. وبعد انحطاط اليونان وروما، ومع ظهور المسيحية، تنامي اعتقاد لدى الناس بأن الطبيعة موجودة لخدمة الكائنات البشرية. وأصبح تعريف العالم الطبيعي ينظر إليه فقط من منظور قدرته على تلبية الاحتياجات البشرية^(٣).

١٦ - وقد قن الرومان الفكرة القائلة إن الهواء والماء والأسمك هي ملكية عامة يستفيد منها الجميع. ففي عام ٥٣٥ بعد الميلاد تم إصدار مدونة جستنيان (مدونة القانون المدني)، بناء على أمر من الإمبراطور جستنيان، وجمع القانون الروماني القائم حالياً في شكل نظام قانوني يتسم بالبساطة والوضوح. وقد اكتمل قانون جستنيان الأول، في عام ٥٢٩ بعد الميلاد وتم التوسع فيه لاحقاً ليشمل قوانين جستنيان الخاصة، بالإضافة إلى كتابين إضافيين في مجالات أخرى للقانون. وتؤكد مدونة جستنيان، وهي أول مدونة قانونية تتعلق بالبيئة، أن قانون الطبيعة هو ذلك القانون الذي تعلمه الطبيعة لجميع الحيوانات، أي أنه لا يتعلق حصراً بالجنس البشري، بل بجميع أشكال الحياة، سواء ما كان منها على الأرض، أو في الهواء، أو الماء.

١٧ - ومع سقوط الإمبراطورية الرومانية، أصبح النظام القانوني السائد في أوروبا مفتتاً، ومع ظهور الأنظمة المحلية، شكل خليط من القوانين الإقطاعية، الإطار القانوني الوحيد في القارة، وقد تضمنت هذه القوانين في كثير من الحالات مزيجا من القانون المدني والقانون

(٣) Roderick Frazier Nash, *The Rights of Nature*

الكنسي. وحتى اعتماد مدونة قوانين نابليون بعد الحقبة الإقطاعية، أضحت هذه القوانين الأكثر تماسكا في أوروبا وأخذت مدونة قوانين نابليون تحل محل النظم القانونية المبعثرة في العهد الإقطاعي وأصبحت واحدة من الركائز الرئيسية لتوسيع نطاق التقاليد القانونية الرومانية - الجرمانية في جميع أنحاء أوروبا وبقية العالم.

باء - نشأة الحركة البيئية: من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر

١٨ - كان تشريح الحيوانات الحية، مع تطور علم الطب في القرن السابع عشر، يستعمل على نطاق واسع لدراسة طرائق عمل الجسم. وأثارت هذه الممارسة غضب أتباع مبدأ النزعة الإنسانية الأوائل، فاتبه ممارسو تشريح الأحياء إلى رينيه ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠) لتبرير أساليب البحث التي يتبعونها. فقدم ديكارت، وهو عالم الرياضيات والفيزيائي وعالم النفس الشهير، فلسفة عامة عن عدم وجود صلة أخلاقية في علاقة الإنسان بالطبيعة.

١٩ - ويعتبر ديكارت أن الحيوانات مخلوقات عديمة الإحساس، أي أنها أشياء حية لا تحس بالألم: ولأنها لا تملك عقلاً، فهي لا تشعر بالأذى ولا تعاني من الألم ولا وعي لديها. أما البشر، فلهم، على النقيض من ذلك، روح وعقل. والتفكير، في الواقع، هو ملكة تُعرّف الكائن البشري. فقد كان مبدأ ديكارت الأساسي هو مبدأ "Cogito ergo sum"، أي "أنا أفكر، إذن أنا موجود". وسوّغ مفهوم الثنوية هذا، المتجسد في فصل البشر عن الطبيعة، ممارسة تشريح الحيوانات الحية وأي شكل آخر من أشكال استغلال الإنسان للبيئة. إذ لم يدع ديكارت مجالاً للشك في أن الناس هم "أسياد الطبيعة وملاكها"، فقد كان يؤمن بأن اعتبار الطبيعة في عداد الأشياء هو شرط أساسي لتقدم العلوم والحضارة.

٢٠ - وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، اختلف مع ديكارت بعض ممن عاصره من العلماء الأوروبيين، مثل غوتفريد ليبنتز وجون راي وباروخ سبينوزا، معتبرين أن الطبيعة والبرية تصبغهما قيم روحية، وعليه، فإنه لا يمكن فصل البشر عن الطبيعة. ولاحظ الكاتب جون لورانس في عام ١٧٩٠، أن عدم الاعتراف بحقوق الحيوان *Jus animalium* هو عيب متأصل في نفس الإنسان، ودعا إلى الاعتراف بهذا المفهوم اعترافاً كاملاً، بينما اعتبر توماس هوبز أن الإنسان، في حالة الطبيعة، يسعى إلى حماية نفسه مهما كان الثمن، باعتبار ذلك "حقه الطبيعي".

٢١ - وفي ذروة تأثير أفكار ديكارت على أوروبا، كان لأوائل المستوطنين الأمريكيين رأي مخالف مفاده أن الحيوانات ليست مجرد وحوش غيبية خلقت لتعذب طوال حياتها. وهذا الرأي البديل، وإن كان رأي قلة من الناس، مستمد جزئياً من الفكرة الكلاسيكية الإغريقية الرومانية المتمثلة في أن الحيوانات جزء لا يتجزأ من حالة الطبيعة وأنها تخضع لقانون الطبيعة. وقد دفع

بهذه الفكرة المستوطنون الأوائل في منطقة نيو إنغلاند، الذين سنوا قانوناً اعترف بحقوق الكائنات غير البشرية. وبذا أضحت مجموعة قوانين ماساتشوستس للحريات "Massachusetts Body of Liberties" التي صدرت في عام ١٦٤١ في مستعمرة ماساتشوستس باي، أول قانون عام في التشريع الإنكليزي - الأمريكي، يمنع معاملة الحيوانات الأليفة معاملة قاسية.

٢٢ - وعلى العكس من ديكرت، استنتج جون لوك، في كتابه المعنون بعض الأفكار عن التربية *Some thoughts Concerning Education* (١٦٩٣)، أن الحيوانات يمكنها أن تحس بالألم والمعاناة وأن إيذاءها دون داع هو تصرف غير مقبول أخلاقياً. وتجاوز لوك، في دراسته هذه التي أجريت في عام ١٦٩٣، مفهوم المنفعة الضيق، ودعا إلى معاملة الحيوانات معاملة حسنة، لا الحيوانات النافعة والمملوكة بحكم العرف، مثل الماشية والخيل فحسب، وإنما أيضاً، السناجب والطيور والحشرات، و "أي مخلوق حي"^(٤). وبين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، شجعت كتابات أشخاص مثل ناثانييل وارد وجون لوك، على غرس البذور الأولى لرؤية بديلة للعالم يعتبر البشر فيها جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة. وحاول عالم النباتات الإنكليزي جون راي، في كتابه الصادر في عام ١٦٩١، تجليات حكمة الله في أعمال الخلق *The Wisdom of God manifested in the Works of Creation*، أن يبرهن على أن الحيوانات والنباتات موجودة لتمجد الله وأن حقها في الحياة ليس مرهوناً بنفعها للإنسان.

٢٣ - وكتب جون راي وباروخ سبينوزا، من بين آخرين، كتاباتهم في زمن اتسم بسرعة اتساع الآفاق العلمية وما صاحبها من تحديات لمبدأ مركزية الإنسان. فقد كشف التلسكوب أن الأرض ليست مركز الكون. وكشف المجهر عن وجود منظومة معقدة يعتمد عليها الجنس البشري، على ما يبدو، أكثر مما تعتمد هي عليه. أما المستكشفون، فقد كشفوا عن وجود برية شاسعة غير مأهولة بالسكان تعج بمختلف أشكال الحياة الكاملة في تكوينها والمكتملة به، لم تطأها قدم بشر قط. وكلما ازدادت معرفة البشر بالطبيعة، ازدادت صعوبة مواصلة اعتقادهم بوجود الكون لهم وحدهم. ولم يعد الناس يعتبرون أنفسهم سادة الطبيعة، بل بالأحرى أفراداً في مجتمع الطبيعة.

٢٤ - وفي ستينات القرن السابع عشر، سن جان باتيست كولبير، وزير لويس الرابع عشر، وطبق أكثر قوانين حماية الغابات صرامة في تاريخ فرنسا^(٥). وفي عام ١٨٢٢، في المملكة المتحدة، أدى نشاط ريتشارد مارتن إلى سن قانون لحماية الحيوانات الأليفة كبيرة الحجم،

(٤) James L. Axtell, ed., *The Educational Writings of John Locke: A critical edition with*

introductions and notes, Cambridge University Press, London, 1968 Paul Walden Bamford, "French (٥)

.Forest Legislation and Administration, 1660-1789", *Agricultural History*, vol.29, No.3, 1955

وخصوصاً الماشية (قانون مارتن). وبعد ذلك بعامين، قام مارتن وويليام ويلبرفورس وآخرون، بإنشاء الجمعية الملكية للرفق بالحيوان. وكان ويلبرفورس، قبل ذلك بعشرين عاماً، أحد قادة الكفاح من أجل إلغاء الرق وتجارة الرقيق. أما جون ستيوارت ميل، وهو أحد الفلاسفة البارزين في القرن التاسع عشر، فكتب أن القوانين التي تجرم إساءة معاملة الآباء لأبنائهم ينبغي تطبيقها أيضاً على الحيوانات. إذ لم يكن من السهل جعل فكرة تحرير الكائنات المقهورة تقتصر على البشر.

٢٥ - وزعزع تشارلز داروين (١٨٠٩-١٨٨٢) غرور الإنسانية عندما وازى بين تطور الإنسان وتطور الحيوان كجزء من تطور الطبيعة. وقوّض التفسير التطوري لتوالد الحياة على الأرض، مبادئ الفلسفة الثنوية التي تعود إلى آلاف السنين. وأضحى كتابا داروين، أصل الأنواع *The Origin of Species* (١٨٥٩) وسلالة الإنسان *The Descent of Man* (١٨٧١)، بمثابة مصدرين هامين لتطور الحركة البيئية والأخلاقيات البيئية. أما العالم الألماني ديتريش برانديس، فقد كان رائداً في إدارة الغابات في الهند ومرشداً للكثير من المهتمين بالغابات، بمن فيهم جيفورد بينشوت وهنري غريفز الذي تولى لاحقاً رئاسة الهيئة الأمريكية لإدارة الغابات^(٦).

٢٦ - وقد بلغ الكفاح من أجل سن تشريع إنساني في المملكة المتحدة ذروته في عام ١٨٧٦، باعتماد قانون المملكة المتحدة لأخلاقيات الرفق بالحيوان. وكان تشريح الحيوانات الحية من بين الموضوعات التي ناقشها بشدة الأعضاء البارزون في المجتمعات العلمية والإنسانية في المملكة المتحدة. وشهد القرن التاسع عشر إحراراً تقدم كبير في إضفاء الطابع المؤسسي على القيم والحقوق الإنسانية وتحويلها إلى قانون. فحتى ذلك الوقت، كانت الجمعيات والقوانين المصاحبة لها قد استولت على حقوق كل ما يحيط بها لحساب النخبة.

٢٧ - ورغم التشكيك في مبدأ مركزية الإنسان، ظل الكثيرون مقتنعين بأن البشر، باعتبارهم أكثر أشكال الحياة تقدماً، سيواصلون استغلال غيرهم من الكائنات واستخراج ما يريدونه من البيئة. ولكن بشرط أن يتم ذلك بحرص، ووفقاً لمبادئ حسن التصرف، ومع مراعاة وجود مصالح أخرى، بما فيها الدين. ومن وجهة النظر تلك، فإن الأثر الذي يحدثه الإنسان في الكوكب تترتب عليه بعض المشاكل الأخلاقية المثيرة للقلق.

٢٨ - وبما أن الإنسان استغل الجزء الأكبر من البرية في أوروبا، فقد كان هناك شعور متزايد بالقلق من أن يشهد العالم الجديد، أي الأمريكتين، المصير نفسه. وكتب مؤلفون مثل المفكر والمؤرخ الفرنسي أليكسي دو توكفيل، والهولندي جون بروكسر، عن هذا الاتجاه

(٦) Obituary: Sir Dietrich Brandis, F.R.S., The Geographical Journal, vol. 30, No. 1, 1907

المتوقع، وتنبأوا باتساع نطاق القضاء على الحياة البرية، بل وبنقراض بعض الأنواع. وبحلول القرن الثامن عشر، بدأ الناس في الولايات المتحدة يحتجون على القسوة في معاملة الحيوانات، بما في ذلك تشريح الحيوانات الحية ومصارعة الديوك وعروض مصارعة الكلاب وصيد الثعالب، من بين غيرها من الأعمال الوحشية غير المبررة. وقد حسد هذا الكفاح في سبيل النهوض بالحقوق البيئية، الاحترام المستمر والمتزايد لما تكتسبه الطبيعة من قيم روحية وثقافية وتجديدية. وكانت هذه البداية الحقيقية للحركة البيئية.

٢٩ - وفي الفترة ذاتها تقريباً، عندما بدأت الحركة البيئية تصبح مؤثرة في الولايات المتحدة، ازداد كذلك تأثير الحركات الاجتماعية الأخرى، ولا سيما حركة حقوق المرأة. وليس هذا بمحض الصدفة. فالشخصيات البارزة التي كانت قادرة على تعبئة ذوي النفوذ وجمع الأموال وإشاعة القيم الجمالية بين الناس، على سبيل المثال جون جيمس أودوبون وجون موير ولويس ممفورد وجيفورد بينشوت وهنري س. سالت وهنري دايفيد ثورو، اضطلعت بدور أساسي في تحفيز الحركة البيئية في الولايات المتحدة. فقد ألهم ممفورد، وهو أحد رواد مفهوم التنوع البيولوجي، العديد من الكتاب، منهم في الشرق رامشانندرا غوها، الخبير الهندي في بحالي البيئة وعلم الاجتماع.

٣٠ - وعلى الرغم من أن هذه النخب لم تكن حركة اجتماعية محكمة التنظيم، فإنها مع ذلك شكلت شبكة مترابطة ترابطاً غير وثيق يفسح المجال لشخصيات ذات نفوذ كانت تدعو إلى حماية الحياة البرية. وفي منتصف القرن التاسع عشر، وعندما كان ثورو يدعو إلى إنشاء مناطق محمية، كان أفراد كثيرون غيره يدافعون، كل على حدة، عن ذات الهدف. فقد قدم فريدريك لو أولمستيد و. أ. و. ريموند، عقب زيارة لمتنزه يوسمايت الوطني في عام ١٨٦٣، التماساً إلى الكونغرس في الولايات المتحدة لحفظ المنطقة في حالتها الطبيعية. وأقر قانون حفظ متنزه يوسمايت في عام ١٨٦٤، مخصصاً بذلك مساحة تبلغ ١٠ أميال مربعة "للاستخدام العام والاستجمام والترفيه".

٣١ - وشهدت الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر تزايد الدعوات المنادية بحماية الحيوانات والنهوض بحقوقهم وكذلك حماية البيئة التي يعيشون فيها. وقد حفز هذه الدعوات تنامي إيديولوجية المذهب الإنساني والترعة الإنسانية التي صاحبت الدعوات المماثلة المنادية بإنهاء الاسترقاق و سن قوانين تمنع عمل الأطفال وتعترف بحقوق المرأة. وفي نهاية القرن الثامن عشر، احتفت الثورة الفرنسية بترسيخ مفهوم حقوق الإنسان في أوروبا والعالم أجمع.

٣٢ - وفي الولايات المتحدة، قدم إدوارد بايسن إيفانز (١٨٣١-١٩١٧)، في مطلع القرن العشرين، أول بيان شامل لما سيصطلح على تسميته لاحقاً بالأخلاقيات البيئية. فقد اعتبر إيفانز أن أشكال الحياة غير البشرية، بما فيها كل كائن حي "ذي حس"، وحتى الجمادات، مثل الصخور والمعادن، لها حقوق متأصلة يجب ألا ينتهكها البشر. وقد جعل كل من بيتر كروبووتكن، وليو تولستوي في روسيا، والمهاثما غاندي في الهند، حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من رؤيتهم للعالم.

٣٣ - أما في التعاليم الثقافية الشرقية، فقد كان العلماء، طوال القرون التي سبقت تلك الفترة، منشغلين أيضاً بتطور علاقة البشر بالطبيعة. وطرح الفيلسوف الصيني وانغ يانغمينغ (١٤٧٢-١٥٢٩) مفهوم "القلب والعقل" الذي يجسّد العلاقة بين النشاط الذهني والجسد خلافاً لمبدأ الثنوية الديكارتية. ووفقاً لتصوره هذا، فإن مفهوم العقل لا يقتصر على الذات الإنسانية فحسب، وإنما ينبثق من الذات ويفيض عادة على الناس، ومن الناس إلى الحيوانات ومن الحيوانات إلى الأشجار والنباتات، وهكذا دواليك، حتى يعمّ الأحجار والأشياء المادية.

جيم - القرن العشرون وتصالح الإنسان مع الطبيعة

٣٤ - في حين كانت عمليات حماية البيئة متقدمة إلى حد كبير في القرن التاسع عشر، لأغراض نفعية، سواء كان ذلك من أجل توفير الغذاء أو الحصول على الأخشاب أو توفير المأوى، اكتسب الأساس العلمي للحاجة إلى حماية البيئة ومواردها الطبيعية أهمية كبيرة في القرن العشرين. وقام الباحثون والعلماء بوضع مفاهيم جديدة تصف أهمية ترابط الحياة وتوازنها على الأرض.

٣٥ - وقام فريدريك إي. كليمنتس (١٨٧٤-١٩٤٥). بدراسة ما أسماه "خلافة" النباتات. فقد فهم أن العديد من الكائنات الحية تعمل معاً، وأن الكل يزيد على مجموع الأجزاء؛ فالنباتات تترايط مع التربة والمناخ ومع بعضها البعض لتشكيل البيئة الطبيعية، على سبيل المثال موئل المراعي. ووصف الباحث الاسكتلندي آرثر جي. طومسون (١٨٦١-١٩٣٣) مفهومه لشبكة الحياة، وكذلك عرض فيكتور إي. شلفورد (١٨٧٧-١٩٦٨) فهمه لمصطلح المنطقة الأحيائية. ودعا ليرتي هايد بيلي (١٨٥٨-١٩٥٤) إلى التحلي عن "الأنانية الكونية" وتطوير إحساس بـ "البر بالأرض". وبسبب النظرة الشمولية في توجهات هؤلاء المتقدمين من الإيكولوجيين، فقد قاموا في كثير من الأحيان بربط أبحاثهم العلمية بالفلسفة الأخلاقية.

٣٦ - وفي عام ١٩٢٧، قام تشارلز إلتون (١٩٠٠-١٩٩١) بنحت عبارة "سلسلة الغذاء". وقد أدت أبحاثه الإيكولوجية إلى الكشف عن حالات الاعتماد الغذائي التي تبدأ

بقوة الحياة التي توفرها الشمس للنباتات، مروراً بأكلي النباتات ووصولاً إلى أكلة اللحوم. واستعار إلتون الشكل الهرمي ليستخدمه في الهيكل الغذائي: حيث تُوجد أبسط الكائنات الحية ذات أقصر سلاسل غذائية وبأكثر عدد، في قاعدة الهرم، وهي الأكثر أهمية. وبإزالة الجزء العلوي من الهرم الغذائي، الصقر أو الإنسان، لا يكاد النظام يحتل. ولكن إذا سُحب أحد أبسط الكائنات الحية من القاعدة، مثل الحياة النباتية أو بكتيريا التربة، فإن الهرم سينهار.

٣٧ - وقد أفادت دراسات الفلسفة وعلم اللاهوت أيضاً أخلاقيات حفظ البيئة. ويعتبر ألبرت شفايتزر (١٨٧٥-١٩٦٥) الحائز على جائزة نوبل، أن تقديس الحياة كان مبرراً كافياً لإعطاء البيئة قدرها. ومن دراسته للتعاليم الأخلاقية للتقاليد الهندية والصينية، قام شفايتزر بوضع نظرية للقيمة تستند إلى مفهوم "إرادة الحياة"، التي شملت البشر وجميع الكائنات الحية. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للبشر أن يمنحوا جميع المخلوقات التي تملك إرادة الحياة نفس التقديس للحياة الذي يمنحونه لأنفسهم. وقد أضاف ألفرد نورث وايتهيد (١٨٦١-١٩٤٧) إلى هذه الفكرة، معتبراً أن هوية كل كائن في هذا الكون والغرض من وجوده فيه ناشئان عن علاقته بكل شيء آخر. وليس لكل كائن حي، بل وكل ذرة، أي قيمة جوهرية إلا بقدر ما يقدمه من مساهمة إلى هذا الواقع المتواصل المتكون من القطع المتشابكة التي تشكل العالم. وبالعودة إلى تعزيز وصون وتحسين نوعية الحياة، وضع شفايتزر الحيوانات على قدم المساواة مع البشر.

٣٨ - كما ساهم ألدو ليوبولد (١٨٨٧-١٩٤٨)، وهو باحث أمريكي، في تطوير قواعد السلوك البيئي، مما أدى إلى تعزيز وزيادة التوسع في الجدل القائم بأن الأرض، بوصفها مصدر وجودنا المادي، تستحق مراعاة أخلاقية. وفي حين كان المهتمون بالمسائل الإنسانية في الماضي منشغولون بالكائنات الحية، قال ليوبولد إن المحيطات والجبال، وإن كانت غير عضوية، إلا أنها مكونات لا تقل أهمية في الأرض المترابطة والحية. وقد أيد الفيلسوف الروسي بيتر د. أوسبنسكي (١٨٧٨-١٩٤٧) الحجج التي ساقها ليوبولد، مبيناً أنه "لا يمكن أن يُوجد هناك شيء ميت أو متحرك ميكانيكياً في الطبيعة... فالحياة والمشاعر... يجب أن تُوجد في كل شيء"^(٧). ويعتقد هؤلاء المفكرون أن كل شيء في الكون له غرض وجوهر، رغم غياب هذه الحقيقة عن البشر.

٣٩ - ودعا ليوبولد إلى إيجاد علاقة أخلاقية بين الإنسان والطبيعة، مشدداً على أن الموقف الاقتصادي الصارم تجاه الطبيعة خلق مشاكل إيكولوجية وأخلاقية خطيرة. وأضاف قائلاً "نحن نُسيء استعمال الأرض لأننا نعتبرها سلعة نخصنا ونحن نمتلكها. ولكن عندما ننظر إلى

(٧) بيتر د. أوسبنسكي، Tertium Organum، نوبف، نيويورك، ١٩٨١.

الأرض على أنها مجتمع ننتمي إليه، قد نبدأ في استخدامها بحب واحترام“^(٨). وفي رأيه، فإن الأرض تنبض بالحياة، ”أقل منا بشكل كبير في درجة الحياة، ولكن أكبر منا بشكل كبير في الزمان والمكان“. وفي عقد الخمسينات من القرن الماضي، قام رينيه دوبوس (١٩٠١-١٩٨٢)، الفائز بجائزة بوليتزر والمتخصص في علم البكتيريا، بتوضيح أهمية الكائنات الحية الدقيقة، بما فيها الجراثيم والأمراض المصاحبة لها، باعتبارها جزءاً من الانسجام الطبيعي للأرض.

٤٠ - وقد أرخت راشيل كارسون، في دراستها الرائدة عن البيئة، الربيع الصامت Silent Spring (١٩٦٢)، للآثار الضارة للمبيدات على الإنسان وعلى الطبيعة. وساعدت كارسون على جعل الناس يفهمون أن تزايد قدرة البشر على الهيمنة والسيطرة على الطبيعة يمكن أن تأتي بنتائج عكسية. فالبشر بحاجة إلى ما وصفته بـ ”التواضع“ وأخلاقيات تُشدد على ”اقتسام أرضنا مع مخلوقات أخرى“.

٤١ - وبالنسبة لإدوارد أو. ويلسون، فقد أدت الدراسة التي أجريت على حشرات تتمتع بروابط اجتماعية، مثل النمل والنحل، إلى إثارة القلق بشأن علاقات القرابة والمسؤولية الأخلاقية. ودلل ويلسون على أن بقاء الجنس البشري مُهدد من جراء فقدان التنوع البيولوجي. ورغم عدم تحديد فائدة أنواع معينة بعد، فإن هذا لا يعني أنها ليست ذات قيمة، بما في ذلك إمكانية استخدام البعض في صنع أدوية جديدة. وأوضح حُب ويلسون للأحياء ارتباط الإنسان نفسياً بالبيئة، الأمر الذي يُعد استكمالاً لتفسيرات أخرى لاعتماد الإنسان على البيئة الطبيعية من أجل البقاء.

٤٢ - وبنهاية القرن العشرين، وفي حين ظلت البشرية متمسكة برؤية كامنة للطبيعة محورها الإنسان، فإنها قد اعتنقت بصورة تامة وجود الطبيعة بجميع أشكالها: الحيوانات، والحياة النباتية، والصخور، والنظم الإيكولوجية، وكوكب الأرض والكون. لذا، وبشكل تدريجي، حل مفهوم شامل للتنمية المستدامة محل النهج الجزأ للوجود البشري.

٤٣ - وفي الوقت الذي نُحدد فيه التزامنا بمفهوم التنمية المستدامة، من المهم أن نتأمل في بعض من إنجازاتها الرئيسية. ويُعد العمل الذي أنجزه الرجال والنساء الذين ساهموا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في نهاية القرن العشرين إرثاً يستحق التكريم ونحن نحمل المشعل الذي سوف تتطلع إليه الأجيال القادمة بحثاً عن الإلهام.

(٨) ألدو ليوبولد، A Sand County Almanac، مكتبة جامعة أو كسفورد، أو كسفورد، ١٩٤٩.

ثالثاً - تعزيز الانسجام مع الطبيعة في القرن الحادي والعشرين

ألف - الدور التمكيني الذي تضطلع به التشريعات والسياسات العامة

٤٤ - قامت المبادئ الـ ٢٧ الواردة في إعلان ريو لعام ١٩٩٢ بتوفير التوجيه للمجتمع الدولي في جهوده التي يبذلها لتحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة. وقد ألهمت هذه المبادئ صناع القرار والعلماء والباحثين والمتخصصين في البيئة والكتاب وأعضاء المجتمع المدني في رحلتهم لتعزيز التنمية المستدامة في العالم. وقد مكنت هذه المبادئ زيادة تمكين البشرية من تعميق التفاهم والتفاعل مع الطبيعة، واليوم، بات في إمكان أصحاب المصلحة الوصول إلى آليات لحماية الطبيعة والدفاع عنها.

٤٥ - ويتجلى بوضوح تعاطف البشرية مع الطبيعة في العديد من النظم القانونية في العالم. وفي غضون ٢٠ عاماً، قام العديد من الدول الأعضاء بإدخال المبادئ المنصوص عليها في إعلان ريو في التشريعات الوطنية إما عن طريق أحكام دستورية أو عن طريق أحكام عامة في القوانين المتعلقة بالقطاعات. وتوضح الأمثلة التالية بعض الأدوات الموجودة تحت تصرف أصحاب المصلحة.

٤٦ - وفي عام ٢٠٠١، اعتُمدت الاتفاقية المتعلقة بإتاحة فرص الحصول على معلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ قرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وهذه الاتفاقية إقليمية في نطاقها، إلا أنها تُعتبر عالمية في أهميتها، وتحديدًا في الاعتراف بأن الحكومات لا يمكنها تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال إشراك أصحاب المصلحة.

٤٧ - وتُنشئ اتفاقية آرهوس ثلاث مجموعات من الحقوق للجمهور، تتطلب من السلطات العامة الاضطلاع بما يلي: (أ) توفير المعلومات البيئية بناء على طلب الجمهور لها، بما في ذلك الالتزام بجمع المعلومات البيئية المتاحة ونشرها إلى الجمهور؛ (ب) وضع إجراءات تتسم بالشفافية والتزاهة تسمح بمشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية، بما في ذلك في إعداد الخطط والبرامج المتصلة بالبيئة أو في صياغة اللوائح التنفيذية وغيرها من القواعد الملزمة قانوناً والمطبقة بصورة عامة والتي قد يكون لها تأثير كبير على البيئة؛ (ج) وضع إجراءات تضمن وصول الجمهور إلى المعلومات أو المشاركة أو الحق في الاعتراض على قيام أشخاص عاديين أو سلطات عامة بأعمال غير مشروعة أو الامتناع عن القيام بأعمال مشروعة، بما في ذلك

الحرمان من الحصول على معلومات بيئية، مما يُخالف أحكام القوانين الوطنية المتعلقة بالبيئة^(٩).

٤٨ - وتوفر الاتفاقات الإقليمية معايير مفصلة بشأن كيفية وضع إطار على الصعيد الوطني لتنظيم الحياة البرية. فالتشريعات البيئية في إطار الاتحاد الأوروبي تتطلب أن تتطلع الدول الأعضاء بإدماج قواعده في التشريعات الوطنية في الوقت المناسب وبشكل فعال. ويُؤدى وجود نظام قضائي قادر على فرض غرامات مالية لعدم تنفيذ الإنفاذ، على جميع الدول الأعضاء، إلى تعزيز الالتزامات التي تنبع من هذه التشريعات^(٩).

٤٩ - وفي أفريقيا، هناك العديد من الاتفاقات الإقليمية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بإدارة الحياة البرية والتي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من قبل الجهات التي يُنط بها صياغة النصوص القانونية في الدول الأطراف في تلك الاتفاقات. فعلى سبيل المثال، كانت الاتفاقية الأفريقية بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية قد أُبرمت أصلا في عام ١٩٦٨ في الجزائر العاصمة، ثمّ نقيتها الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في مابوتو في عام ٢٠٠٣. والهدف العام للاتفاقية المنقحة هو حفظ وإدارة الأنواع الحيوانية والنباتية والبيئات المحيطة بها. وللحفاظ على الحيوانات، ولا سيما الأنواع المهددة بالانقراض منها، يجب على الدول الأطراف أن تعتمد سياسات وتدابير إدارية تكفل الاستخدام المستدام لتلك الأنواع والحفاظ عليها داخل بيئاتها الطبيعية وخارجها. وتُوفر مواصلة البحث العلمي والرصد التوجيه المناسب لإدارة هذه الأنواع وبيئاتها^(٩).

٥٠ - وكانت اتفاقية حفظ الطبيعة في جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٧٦ (اتفاقية آيبيا) قد وضعت إطارا واسعا للحفاظ على الطبيعة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، ولا سيما في ما يتصل بالأنواع المهاجرة والمهددة بالانقراض والحفاظ على موئل الحياة البرية والنظم الإيكولوجية الأرضية وإدارتها. وتتضمن الاتفاقية أحكاما لإنشاء مناطق محمية وتدعو إلى أن تحظر الدول الأطراف صيد هذه الأنواع واستغلالها تجاريا في المتزهات الوطنية وإلى الاحتفاظ بقوائم للحيوانات والنباتات الأصلية المعرضة لخطر الانقراض وذلك بهدف حمايتها بالكامل (المادة ٥)، وفقا للممارسات الثقافية التقليدية^(٨).

٥١ - ويشتمل اتفاق ١٩٨٥ بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهداف ترمي إلى الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الأساسية ونظم دعم

(٩) Elisa Morgera, "Wildlife law and the empowerment of the poor" منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما، ٢٠١٠.

الحياة، والحفاظ على التنوع الجيني، وكفالة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المستخرجة. ويتناول الاتفاق أيضا مشاركة الجمهور في عمليات تخطيط وتنفيذ تدابير الحفاظ^(٨).

٥٢ - وتُعد مسألة الوصول إلى العدالة إحدى ركائز التمكين القانوني. فهي تزيد من المساواة وتحمي حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الجمهور في المشاركة. وتُعالج المادة ٩ من اتفاقية آرهوس مسألة إمكانية الوصول إلى العدالة، وتنص على ضرورة إمكانية وصول الجمهور إلى إجراءات إدارية و/أو قضائية للاعتراض على القيام بأعمال غير مشروعة أو الامتناع عن القيام بأعمال مشروعة تتصل بالبيئة. ويشمل هذا الحق في الاعتراض على أعمال رسمية، من بينها الحرمان من الحصول على المعلومات البيئية^(٨).

٥٣ - وينبغي للتشريعات أن تضمن الوصول إلى العدالة في الحالات التي تنطوي على ضلوع أشخاص عاديين أو سلطات عامة في أعمال متعلقة بالحياة البرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للتشريعات أن ترسم حدودا واضحة للسلطات الرسمية، بحيث تكون لدى المحاكم أو لجان الاستعراضات الإدارية معايير واضحة تقوم بتطبيقها. وفي حين تُوجد تشريعات بيئية عامة يمكنها أن تفي بهذا الغرض، هناك أيضا أمثلة على وجود أحكام محددة خاصة بالحياة البرية في هذا الصدد^(٩).

٥٤ - ورغم أن القوانين عادة ما تشير إلى وسائل عامة لتسوية المنازعات، فإن أصحاب المصلحة قد يحتاجون إلى أحكام أكثر تحديدا تكفل إجراء عملية نزيهة وفعالة لتسوية المنازعات، ليس فقط بين المستخدمين، بل أيضا بين المستخدمين والهيئات الحكومية. ويُعد الحق في الاعتراض على قرارات الحكومة على المستويات الإدارية والقضائية بمثابة الآلية العامة للمساءلة بشأن النظام المنظم للحياة البرية. وإضافة إلى ذلك، يمكن للقوانين أن تُؤسس لإنشاء آليات بديلة لحل المنازعات، ليس فقط من أجل حل النزاعات، ولكن لمنعها كذلك. فعلى سبيل المثال، يمكن للوسطاء مساعدة المجتمعات المحلية ووكالات الحياة البرية على التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاقات عامة في ما يتصل بإدارة المناطق المحمية أو الإنفاذ قبل أن تنشأ نزاعات محددة^(٩). وقد ثبت أن هذه الآليات هي المفضلة بالنسبة للفقراء نظرا لأن الوصول إليها أيسر من الوصول إلى المحاكم، ويمكن تحمل تكلفتها، وتتسم بسهولة الفهم والفعالية (على سبيل المثال، لجنة التمكين القانوني للفقراء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وفي بعض الحالات، قد تُمكن التشريعات المواطنين من تقديم شكوى أو طلب إصدار أمر قضائي ينهى عن ارتكاب انتهاكات لقوانين الحياة البرية^(٩).

٥٥ - وفي الولايات المتحدة، ووفقا للقوانين الاتحادية الناظمة للحياة البرية، يحق للجمهور رفع دعوى ضد تدمير أو إيذاء أنواع معينة من الأحياء البرية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن

يظهر المواطن أنه تعرّض لأذى شخصي بدلا من التعرض للأذى نيابة عن البيئة نفسها، والعلاقة السببية والقدرة على الجبر (انظر على سبيل المثال: قرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية منظمة أصدقاء الأرض ضد شركة لايدلو للخدمات البيئية، (٢٠٠٠)). ويمكن للتعويض عن الضرر أن يكون في شكل عقوبة تحد بشكل فعال من السلوك الذي يثبت ضرره على البيئة. ومع ذلك، يُوفر قانون الأنواع المهددة بالانقراض لعام ١٩٧٣ استثناء واضحا لهذه القاعدة، حيث ينص على حق أي مواطن بصفته الشخصية في رفع دعوى مدنية نيابة عن نفسه يطلب فيها منع أي شخص حقيقي أو اعتباري، بما في ذلك أي جهاز حكومي أو وكالة حكومية، من الانخراط في أنشطة مُعينة تُمثل انتهاكا لأي حكم من أحكام هذا القانون. وفي عام ١٩٩٨، أنشئ معهد لتسوية المنازعات البيئية بموجب قانون من قوانين الولايات المتحدة. ويحتفظ هذا المعهد بسجل، يمكن البحث فيه عن طريق شبكة الإنترنت، للأفراد المدربين وذوي الخبرة في العمل بوصفهم وسطاء بيئيين، بمن فيهم مجموعة خاصة من الوسطاء الذين لديهم خبرة في التعامل مع مجتمعات الشعوب الأصلية^(٩).

٥٦ - وفي حين ظهر إلى حيز الوجود العديد من الاتفاقيات وآليات التعاون في مجال حماية وتحسين البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال الاتفاقية الدولية السنوية بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية وتنمية البيئة البحرية، فقد تم تطبيق أقوى القوانين البيئية وأكثرها أهمية في هذه المنطقة على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف.

٥٧ - والعدد المتزايد من المحاكم البيئية المتخصصة والمحاكم البيئية التي تعمل على حل القضايا البيئية، والتي ازداد عددها من حفنة محاكم فقط في عقد السبعينات من القرن المنصرم إلى أكثر من ٣٥٠ محكمة في ٤١ بلدا، إنما تخطو خطوات كبيرة في توفير سبل الوصول إلى العدالة، والحكم البيئي وحماية البيئة في جميع أنحاء العالم. وتأتي هذه الزيادة الهائلة في عدد هذه المحاكم نتيجة لتعقيد القوانين البيئية وزيادة التوعية العامة بالمشاكل البيئية. وقد تم مؤخرا إنشاء محاكم بيئية وفي أبو ظبي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، والسلفادور، وشيلي، والصين، والفلبين، والهند. ومن المتوقع أن تستمر التغييرات في القانون البيئي، مدفوعة بالطلب المتزايد من الجمهور على "حقوق الوصول"، وتزايد القلق لدى الجمهور بشأن مسائل بيئية محددة، مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة، وانقراض الأنواع، وخسارة المناطق الطبيعية^(١٠).

(١٠) George and Catherine Pring, Greening Justice: Creating and Improving Environmental Courts and Tribunals, The Access Initiative 2009.

٥٨ - وتُعد أهمية مشاركة الجمهور وضرورة هذه المشاركة، ليس فقط في عمليات صنع القرارات الحكومية، ولكن أيضا وعلى نطاق أوسع، في أعمال التنمية المستدامة، أمرا في صميم جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو. ولكن رغم التزام مختلف قطاعات المجتمع، يستمر تدهور البيئة، ويستمر الفقر، وتكرر الأزمات المالية. وهذه ليست إلا تذكيرا مستمرا بنقاط الضعف في النظرة القاصرة لجهود تحقيق التنمية المستدامة من خلال إطار اقتصادي في الغالب.

باء - احتياجنا للطبيعة: أن نمتلكها أم ندعها؟

٥٩ - تلقي أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية بعبء ضخم على الأرض ومواردها في جميع أنحاء العالم. ويمكن بالفعل إرجاع جذور الكثير من مشاكلنا إلى تطور أنماط الاستهلاك لدينا. والنموذج الثقافي المهيمن حاليا في الكثير من أنحاء العالم وعبر الكثير من النظم الثقافية هو التزعة الاستهلاكية، التي تشجع الناس على أن يجدوا المعنى والرضا والقبول في المقام الأول من خلال استهلاك السلع والخدمات^(١١).

٦٠ - والمفارقة هنا هي أن الأبحاث تبين أنه في حين تقترن التزعة الاستهلاكية بإشباع الحاجات النفسية وتحقيق المتعة اللحظية، ثمة أدلة تشير إلى أن استهلاك المزيد ليس بالضرورة مرتبطا بتحقيق المزيد من السعادة. بل إنه وفقا لبعض الدراسات النفسية، ينفصل الارتباط بين المال والرفاه عند نقطة معينة. ففي حين أن نقص المال لدى البلدان الأقل نموا له تأثير على رفاه الإنسان لدى القطاعات الأكثر فقرا في المجتمع، يبدو أيضا أنه بمجرد أن يحقق الإنسان دخلا أكبر، لا يترتب على هذه الزيادات الإضافية إلا تأثير ضئيل على رفاهه، ”كما يشير إلى أن الدخل الإضافي بما يتجاوز الثراء المعقول لا يساعد في تلبية الرغبات والاحتياجات الهامة بعد ذلك“^(١٢).

٦١ - وإحدى الدعائم التي تقوم عليها التزعة الاستهلاكية، وهي الرغبة المستمرة في الحصول على المزيد من الأموال والمزيد من السلع، تتناسب عكسيا مع رفاه الأشخاص من مختلف الطبقات الاجتماعية^(١٣). ويصاب الأشخاص بالإحباط عندما لا يتمكنون من تحمل تكلفة الأشياء التي يرغبون فيها، ولكن حتى عندما يتمكنون من ذلك، فإن رضاهم لا يدوم

(١١) Donella Meadows. "Leverage Points: Places to Intervene in a System". The Sustainability Institute 1999.

(١٢) Ed Diener. "The Science of Well-Being". 2009

إلا لفترة قصيرة. وثمة أطروحات لدى الأخصائيين النفسيين بأن الآثار السامة للزرعة المادية لا تفي بصميم الرغبات الإنسانية وتؤدي إلى أهداف لا يمكن أبدا الوفاء بها بشكل كامل.

٦٢ - وأوضحت العاملة البيئية وخبيرة تحليل النظم دونيلا ميدوز أن أكثر النقاط فعالية في تغيير نظام ما هي تغيير نمودجه - أي الأفكار المشتركة أو الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام. وفي حالة النموذج الاستهلاكي، تشمل الافتراضات التي يجب تغييرها بأن وجود المزيد من السلع يجعل الإنسان أكثر سعادة، وأن استمرار النمو هو أمر حميد، وأن البشر هم منفصلون عن الطبيعة، وأن الطبيعة هي مخزن من الموارد الموجودة كي تستغل لأغراض البشر^(١١).

٦٣ - وكما يشجع النموذج الاستهلاكي البشر على تعريف أنفسهم ورفاههم من خلال أنماطهم الاستهلاكية، يعمل نموذج الاستدامة على التوصل إلى مجموعة بديلة من التطلعات وتعزيزها من خلال المؤسسات والدوافع الثقافية. وينبغي أن يصبح "طبيعيا" العثور على قيمة ومعنى في الحياة من خلال مساعدة الإنسان في الحفاظ على كوكب الأرض، لا من خلال ضخامة ما يكسبه كفرد، ولا مدى ضخامة مسكنه، ولا كمية السلع المادية التي لديه^(١٢).

٦٤ - وعلى وجه العموم، ركزت الحلول التي تم تحديدها على تقليل الانبعاثات بدلا من منعها، وعلى إيجاد منتجات جديدة لاستهلاكها بدلا من إبطاء عجلة الاستهلاك، وعلى إنتاج منتجات خضراء بدلا من التقليل من الإنتاج. "والتكنولوجيات الخضراء ليست سبيلا للخلاص، لأنها ليست إلا جزءا من الصورة الكلية. وينجم تأثيرنا الجماعي على كوكب الأرض عن مجموعة عناصر تتمثل في عددنا، ونوع التكنولوجيات التي نستخدمها، وكم استهلاكنا"^(١٤).

٦٥ - وفي الوقت الحاضر، يتطلع العلماء والمتقنون وغيرهم من المفكرين إلى سبل لقياس رفاه الإنسان. وتستخدم الدول بشكل تقليدي الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشرا لمدى الرفاه الوطني. وقد حددت معظم البلدان أهدافها بشكل عام على أنها زيادة الوسائل الاقتصادية لدى السكان. إلا أن الأخصائيين النفسيين يرون أن المال لا ينتج عنه دائما إحساس بالرفاه. وذلك حيث يشمل الرفاه، ضمن جملة أمور، العلاقات مع الآخرين والصحة والبيئة النظيفة، وهي جوانب لا تؤخذ عادة في الاعتبار في الناتج المحلي الإجمالي.

(١٣) *State of the World 2010. Transforming Cultures from Consumerism to Sustainability*. The Worldwatch Institute. 2010 (<http://www.worldwatch.org>)

(١٤) Annie Leonard. "The Story of Stuff". Simon and Schinster. New York. 2010

٦٦ - ومن أجل إيجاد مؤشرات يمكنها أن تعكس على نحو أدق مستوى رفاه السكان، يجري النظر في مقاييس بديلة تركز على إعادة تعريف الرفاه وتعريف هدفنا الاجتماعي المشترك. وإلى جانب احترام البيئة، "يمكن أن يستند فهم جديد للحياة الطيبة إلى الرفاه، لا إلى الثروة: بأن يتمكن الإنسان من تلبية الاحتياجات الأساسية، إلى جانب الحرية والصحة والأمن والعلاقات الاجتماعية التي تبعث على الرضا. ويمكن أن تظل ثمة أهمية للاستهلاك، ولكن بشرط أن يحسّن نوعية الحياة"^(١٥). ويمثل وضع مؤشرات إضافية للتنمية المستدامة والمجتمع أقل اتجاهها نحو الاستهلاك ليس فقط أمرا ممكنا، وإنما أمر ضروري^(١٥). ومن الضروري تغيير نموذجنا الحالي الذي يستند إلى مقدمات خاطئة بأن الطبيعة هي مجرد شيء يمكن امتلاكه واستغلاله.

٦٧ - ونشهد اليوم ما يمكن أن يطلق عليه "العبء المزدوج لسوء التغذية": ففي حين أن عدد من يعانون من سوء التغذية في العالم يقرب من بليون شخص^(١٦)، نرى أيضا زيادة في عدة مشاكل صحية مقترنة بالسمنة. وتشير الحسابات إلى أن العالم ينتج ما يكفي من الغذاء لتوفير ٢٧٠٠ سعرة حرارية في اليوم لكل إنسان، وهو ما يزيد عن القدر الذي يوصى به للبالغين بمقدار ٦٠٠ سعرة حرارية^(١٧). وفي نفس الوقت، فإن ثلث الغذاء الذي ينتجه العالم من أجل الاستهلاك البشري يتعرض للفقد أو للإهدار سنويا. وبينما يكون إهدار الغذاء في البلدان الغنية على مستوى المستهلك، فإن القضية الرئيسية لدى البلدان النامية هي تعرض الأغذية للفقد بسبب ضعف البنية الأساسية - بما في ذلك سوء التخزين وافتقار مرافق المعالجة والتغليف إلى القدرة على الاحتفاظ بالمنتجات طازجة. وتساوي كمية الأغذية المهترئة في البلدان الغنية (٢٢٢ مليون طن) تقريبا مجموع كمية الأغذية التي تنتجها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (٢٣٠ مليون طن)^(١٨).

٦٨ - وأكدت منظمة الصحة العالمية في تقريرها المرحلي الأول بشأن الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي أن ٣٦,١ مليون شخص قد توفوا خلال عام ٢٠٠٨ بسبب هذه

(١٥) *State of the World 2004. Special focus: the consumer society.* The Worldwatch Institute. 2004 (http://www.worldwatch.org).

(١٦) بلغ عدد من يعانون من سوء التغذية ٩٢٥ مليون شخص في العالم خلال عام ٢٠١٠. وكان هذا العدد قد ارتفع في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٠٢٣ بليون شخص نتيجة لأزمات متعددة. وتتعرض هذه الزيادة الهامشية التي حدثت خلال عام ٢٠١٠ لتهديد من جراء حدوث قفزة في أسعار الأغذية خلال النصف الأخير من عام ٢٠١٠. انظر "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعة، روما، ٢٠١٠".

(١٧) <http://www.economist.com/node/18200702> How much is enough?

(١٨) "Global Food Loses and Food Waste"، منظمة الأغذية والزراعة، روما ٢٠١١.

الأمراض. وتؤدي الأمراض غير المعدية الأربعة الرئيسية، وهي أمراض القلب والسرطان والأمراض الرئوية المزمنة، ومرض السكري - إلى وفاة ثلاثة أشخاص من كل خمسة أشخاص على مستوى العالم، وتلحق ضررا اجتماعيا واقتصاديا لدى كافة البلدان، لا سيما البلدان النامية. والأمراض غير المعدية في تزايد واضح، ويمكن أن يعزى الكثير من أسبابها، إلى جانب أمور أخرى، إلى العادات الغذائية السيئة (أمراض القلب والسكري)، والتدخين والتعرض للمواد الكيميائية السمية والمواد المسرطنة (السرطان وأمراض الجهاز التنفسي)، إلى جانب أسباب أخرى. وتشجيعا على العمل بشكل جماعي للتصدي لهذا الوباء، سوف تعقد الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى بشأن الأمراض غير المعدية في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٦٩ - والكائنات البشرية أخذت تفقد قدرتها على العيش في حالة اتزان، مثلما هو الحال بالنسبة للأرض، وهي قدرة الكائن الحي أو الخلية الحية على الاحتفاظ بالتوازن وعلى تنظيم أحواله الداخلية، من قبيل التركيب الكيميائي لسوائل الجسم لديه، من أجل الحفاظ على الصحة والوظائف، أيا ما كانت الأحوال الخارجية. ودون وجود توازن ملائم، فحتى أي نظام صحي للتغذية لن يوفر المواد المغذية التي يحتاجها الجسم. إذ إن المرء ليس ما يأكل، وإنما ما يستفيد جسمه منه، ويصح هذا أيضا على الأرض. فالتربة السطحية للأرض، وهي البلازما الحية بها، هي أساسا غير متجددة، وتتعرض للتحاح بمعدل يتراوح ما بين خمسة أطنان إلى مائة طن للفدان سنويا، وبالإضافة إلى ذلك يلحق التلوث أيضا أضرارا كبيرة.

٧٠ - وفي الوقت الراهن، يعرض الإنسان وجوده للخطر، باستنزافه للركائز الأساسية لمصدر وجوده، وهي أمنا الأرض.

٧١ - ومع اشتداد قوة الكوارث الطبيعية، وزيادة تواترها واتساع نطاق المناطق التي تصيبها، فإن الدمار والمعاناة اللذين تلحقهما عناصر الطبيعة هما بمثابة نذر بما يحمله المستقبل. وفي ضوء الكوارث الطبيعية التي أصابت اليابان في آذار/مارس ٢٠١١، يعيد البلد النظر في خطط الطاقة لديه، ويجري النظر في تحقيق تحول رئيسي في مصادر الطاقة لديه، من الطاقة النووية إلى الطاقة البديلة. وقد أعلنت أيضا بلدان من قبيل ألمانيا وسويسرا عن التخلص التدريجي من محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية لصالح الطاقة المتجددة، بحلول عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٣٤ على الترتيب.

٧٢ - وإذا أردنا تجنب الكوارث، فإن الأوضاع العالمية لا تترك مجالا للشك في ضرورة القيام بتغيير رئيسي في الكيفية التي تتعامل بها الكائنات البشرية مع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة: البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وقد اخترنا أن نحدد أنفسنا من خلال الأشياء،

وهذه الأشياء هي بالضبط ما يمنعنا من بلوغ كامل إمكانياتنا، ومن تحقيق الترابط مع الطبيعة، ومن النهوض صوب التنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف العيش في انسجام مع الطبيعة.

٧٣ - ومع مطلع الألفية الثانية، كانت عدة بلدان قد بدأت بالفعل في التخلي عن الآراء المتمركزة حول الإنسان بالنسبة للطبيعة، التي ظلت يُعتقد فيها لقرون عديدة. ففي القانون البيئي لعام ١٩٨٦ في نيوزيلندا، تحدد القيمة الأساسية للطبيعة على النحو التالي: "أن تكفل مراعاة القيم الجوهرية للنظم الإيكولوجية في إطار إدارة الموارد الطبيعية والمادية، بشكل كامل ومتوازن"^(١٩).

٧٤ - وفي السويد، يشكل الحفاظ على التنوع البيولوجي أحد الأهداف الخمسة الواردة في القانون البيئي لسنة ١٩٩٩ الذي ينص على أنه "يجب حماية التنوع البيولوجي، إذ إن البيئة الطبيعية تستحق الحماية في حد ذاتها. ويعني هذا أنه يجب حماية القدرة الإنتاجية للنظم البيئية على الأجل الطويل. ويتعلق التنوع البيولوجي بكل من تنوع النظم الإيكولوجية وتنوع فصائل الحيوانات والنباتات"^(٢٠). وتنص الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لفنلندا لسنة ٢٠٠٦ على أن هدفها هو كفالة رفاه الإنسان في حدود قدرة البيئة على التحمل، على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء^(٢١). وينص قانون رفاه الحيوانات في النرويج الذي بدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في المادة ٣ منه على أن "الحيوانات لها قيمة جوهرية بغض النظر عن القيمة التي يمكن أن تكون لاستخدام الإنسان لها. وتعامل الحيوانات جيدا وتُشمل بالحماية من الخطر الناشئ عن الضغط عليها وإجهادها"^(٢٢).

٧٥ - وينص الدستور المعتمد حديثا في إكوادور (٢٠٠٨) على أن حقوق الطبيعة ينبغي مراعاتها في كافة أنشطة التخطيط، بما يشمل الحق في احترام وجودها بشكل يحفظ سلامتها، بما في ذلك صون وتجديد دوراتها ووظائفها وعمليات تطورها، وكذلك الحق في إصلاح حالها^(٢٣). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت دولة بوليفيا المتعددة القوميات قانونا جديدا لحقوق أمنا الأرض بمنحها الحقوق السبعة التالية: الحق في الحياة وفي الوجود؛ والحق في عدم تعديل هيكلها الخلوي أو تعديل صفاتها الوراثية؛ والحق في المياه النقية؛ والحق في

(١٩) <http://www.legislation.gov.nz/act/public/1986/0127/latest/DLM908975.html>

(٢٠) <http://www.sweden.gov.se/content/1/c6/02/05/49/6736cf92.pdf>

(٢١) <http://www.ymparisto.fi>

(٢٢) <http://www.regjeringen.no>

(٢٣) <http://pdba.georgetown.edu/Constitutions/Ecuador/ecuador.html>

الهواء النظيف؛ والحق في التوازن؛ والحق في استمرار الدورات والعمليات الحيوية دون تعديل بشري؛ والحق في عدم تلويثها^(٢٤).

رابعاً - الخلاصة

٧٦ - أصبح المجتمع بعد العصر الصناعي مجتمعاً مادياً واستهلاكياً، يقوم على وهم يعد بسعادة لا محدودة، ووفرة مادية، وسيطرة على الطبيعة. والنظام الاقتصادي الذي جرى تطويره منذ حلول العصر الصناعي لم يقرّر ما ينفع الناس، ناهيك ما ينفع الطبيعة، بل تقرر بما هو خير لنمو النظام الاقتصادي. وفي مثل هذا النظام تتعرض الطبيعة التي هي مصدرنا وقوام وجودنا للتجاهل والاستغلال. ولقد أهدرنا، بعمى بصيرتنا، القدرات المذهلة والمغذيات الوفيرة والطاقة التي وهبتنا إياها أمانة الأرض، والتي تمد الأرض بالحياة، في مقدرتها على التجدد، وتدعم في نفس الوقت وجودنا كبشر.

٧٧ - وكما تُذكرنا دائماً الأزمات المالية المتكررة بأن أي نظام اجتماعي - اقتصادي يقوم على النمو المادي وحده، هو نظام غير قابل للاستدامة، كما أن السعي لتحقيق نمو لا نهائي في عالم موارده محدودة أمر ينطوي على تناقض. ولا بد لنا من تغيير مجتمعنا، لنحوله إلى مجتمع نحترم فيه جميع أشكال الحياة. لأنه لا يمكن إلا للمثل هذا المجتمع أن يكون سليماً حقاً. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب علينا إعادة النظر ليس فقط في النموذج الاقتصادي القائم، بل أيضاً في القيم الأخلاقية التي تدعمه. صحيح أن الثروة والمعرفة والتكنولوجيا تقدم مساهمات قيمة، ولكنها لا تستطيع لوحدها أن تنقذ البشرية من تجاوزاتها ولا من تأثيرها الضار على أمانة الأرض. ونحن نشهد تدهوراً متسارعاً لصحة أمانة الأرض. وعلينا أن نقبل أننا أنفسنا جزء لا يتجزأ من الطبيعة. فبتلويثنا واستنزافنا لأمانة الأرض، نحن أيضاً نلوث ونستنزف ذاتنا. ونحن نساهم في القوى واحتلالات التوازن المسببة للكوارث الطبيعية المتزايدة التي تحل بنا.

٧٨ - وبينما نستعد لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سيتطلب تغيير سلوكنا على هذا الكوكب تحولاً جذرياً في القيم. ويتوقف بقاؤنا على حكمة اختياراتنا لكيفية التعايش مع أمانة الأرض. ويقول لنا الخبراء إننا نستهلك مجتمعين كل عام موارد تزيد بنسبة الثلث عما يمكن للأرض نفسها أن تجده في عام واحد. ومن الضروري أن يتلاقى الاستهلاك والإنتاج العالميان في حدود مستدامة، وأن تأخذ الدول المتقدمة النمو زمام المبادرة في ذلك.

(٢٤) <http://www.gacetaoficialdebolivia.gob.bo/normas>

٧٩ - ويجب علينا أن نقبل الطبيعة كمصدر للإرشاد على إنشاء نظام اقتصادي سليم من الناحيتين الأخلاقية والعلمية على حد سواء. وعلينا أن نقبل الطبيعة كمصدر نسترشد به من أجل إلهاء الفقر الذي ينكب ملايين كثيرة من الناس، الذين يبقى العالم بالنسبة لهم واسعاً وغريباً. ويجب علينا أن نقبل الطبيعة كمصدر نسترشد به لإنهاء الشح الروحي، لكي نتعلم كيف نعيش تحت مستوى إمكاناتنا وفي حدود احتياجاتنا. ولا بد لنا أن نعاود اندماجنا مع الطبيعة، كما لم نفعّل من قبل. ويجب احترام وتكريم الطبيعة وقيمتها الجوهرية. وعلينا أحراراً أن ندرك أنه من أجل تعزيز قضية التنمية المستدامة، يجب علينا أن نسعى إلى المحافظة على سلامة كل ركن من أركانها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٨٠ - وبالإضافة إلى احترامنا للطبيعة كدليل نسترشد به، علينا أن نعود إلى طبيعتنا الروحية، لكي نتقدم في مسيرتنا نحو التنمية المستدامة. وعلينا أن ننظر في أسس قيمنا الإنسانية الجوهرية، وفي النوايا الكامنة وراء أعمالنا. وبينما نكرم إرث عدد لا يحصى من الناس الذين سعوا عبر التاريخ لتحقيق مجتمع سليم، لا بد لنا في المقابل من أن نعترف بامتناننا لعملهم. فالتاريخ البشري عمره عشرة آلاف سنة، وجميع البشر مشاركون في هذه المرحلة. فلنصنع إذن تقويماً جديداً، ووعياً عالمياً يحترم الطبيعة. ولنستلهم من حكمة الحضارات القديمة في العيش بانسجام مع الطبيعة. وبينما نحدد التزامنا بالتنمية المستدامة، لا يغيين عن بالنا ضرورة أن نتذكرنا الأجيال المقبلة بوصفنا الجيل الذي صنع التوافق في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي أعاد الحضارة إلى أصولها، منسجمة مع مصدرها: أمنا الأرض.

خامسا - التوصيات

٨١ - بالاستفادة من المناقشة السابقة، والآراء التي أبديت في الاجتماعات الحكومية الدولية، فضلاً عن المشاورات الجماعية الكبرى بشأن "الانسجام مع الطبيعة"، فقد ترغب الدول في مراعاة التوصيات التالية:

- (أ) أن تنظر في إصدار إعلان يعترف بالقيمة الجوهرية للطبيعة وقدرتها على التجدد، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠١٢؛
- (ب) من أجل الاستمرار في تحديث قاعدة المعارف المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة، ينبغي للجمعية العامة أن تواصل حسب الاقتضاء، دعوة ممثلي المؤسسات والمنظمات والمراكز البحثية والأوساط الأكاديمية، وكذلك الحائزين على جائزة نوبل، لتقديم إحاطات لصانعي القرارات تشمل في جملة أمور الموضوعات التي يتناولها هذا التقرير؛

(ج) الاستمرار من خلال مواقع الأمم المتحدة الإلكترونية للتنمية المستدامة في تسليط الضوء على العمل الجاري للنهوض بالتنمية للجميع في انسجام مع الطبيعة، وإدماج الأركان الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
